مجلد: 05 عدد: 02
ISSN: 2477-9814
مجلة نور للدراسات الاقتصادية
ISSN:2477-9814
ديسمبر 2019

سياسة الدعم الحكومي في الجزائر
Support policy in Algeria

د.البشير عمارة
المركز الجامعي أفلو–الأغواط
Bach0283@yahoo.fr

الملخص:

ان سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة ورغم المزايا التي تقدمها للمواطنين إلا أنها مرهقة للميزانية العامة للدولة والاقتصاد الوطني بصفة عامة نظرا لتفشي ظاهرة التهريب واستفادة غير مستحقي الدعم من مواطنين وأجانب لذلك نحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على الموضوع ومحاولة تشخيص الظاهرة والوقوف على ايجابياتها وسلبياتها واقتراح بدائل أو نماذج جديدة للدعم بناءا على تجارب ناجحة لدول أخرى بهدف وصول الدعم لمستحقيه وتخفيف العبء عن كاهل الدولة.
الكلمات المفتاحية: سياسة الدعم،الاقتصاد غير الرسمي،محدودي الدخل، الإصلاحات.

Astract:

The support policy adopted by the state and the advantages that provides to citizens is burdensome to the general budget of the state and the national economy in general due to the spread of the phenomenon of smuggling and the undeserved support for citizens and foreigners. Therefore, we try to shed light on the subject by diagnosing the phenomenon and to find out the pros and cons of new alternatives or models of support based on the successful experiences of other countries in order to reach support for the beneficiaries and reduce the burden of the state.

Key words: support policy, informal economy, low income, reforms.

I المقدمة:

بات من الضروري إعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي الذي تنتهجه الحكومة الجزائرية خاصة بعد الأزمة التي أعقبت انهيار أسعار النفط صيف 2014 وأدخلت البلاد في أزمة خانقة أبانت عن هشاشة الاقتصاد الوطني وظرفية الحلول والبرامج السابقة مما استدعى التفكير بجدية واللجوء إلى أصحاب الاختصاص من أهل السياسة والاقتصاد لإيجاد حلول موضوعية وإخراج البلاد من الأزمة ومن جملة الإجراءات المراد اتخاذها هي التخلي عن سياسة الدعم الحكومي بطريقة تدريجية ونهائية ، وقد بدأت بوادر العملية من خلال الرفع الجزئي للدعم عن أسعار الوقود والكهرباء والغاز و القوانين التي تناقش على مستوى مؤسسات الدولة المختلفة كقانون الصحة والضمان الاجتماعي والتفكير في خوصصة بعض المؤسسات العمومية وقد أصدرت الدولة في هذا السياق مراسيم منظمة لإحصاء مداخيل الأفراد وإعطاء صلاحيات أوسع لمفتشي الضرائب وغيرها من الإجراءات سعيا من الحكومة إلى انتهاج الدعم الانتقائي الموجه

لاستهداف الفئات المحتاجة للدعم ، على غرار عديد بلدان العالم التي أجرت إصلاحات على سياسة الدعم الحكومي ومنها من عرف النجاح التام ومنها من عرف نجاحا جزئيا ومنها من فشل في التخلي عن سياسة الدعم الأمر المحفز وجود دول مشابهة للجزائر وقد أجرت إصلاحات عميقة على هذه السياسة وتخلت عنها بشكل كلي وتبقى الظواهر مرتبطة ببعضها ولا يمكن دراستها وحلها بمعزل عن باقي الظواهر لذا يجب توفر الرؤيا الإستراتيجية والتحلي بالموضوعية والجدية في مواجهة القضايا المصيرية.

أهمية البحث:

- توجه الحكومة للتخلي عن سياسة الدعم ;
- سياسة الدعم الحكومي في الجزائر تكلف الحكومة الكثير من الاموال ;
- يستفيد جميع السكان من الدعم في الجزائر.

إشكالية البحث:

فما هي الجدوى من الدعم الحكومي في الجزائر؟وما البديل عنه؟

فرضيات البحث:

- الدعم الحكومي هو أساسا للمحافظة على المستوى المعيشي ومحاربة الفقر ;
- الدعم الحكومي غير مجد وموجه لفئات غير التي تستحقه.

الدراسات السابقة:

1) **زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر(2016)**، هدفت الدراسة الى تقييم أثر الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الاكثر تأثرا بقيمة الدعم الحكومي ثم تأثير ذلك على النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة الى أن الدعم الحكومي هو احد المحددات الداعمة للاستهلاك النهائي الذي يمثل حافزا للاستثمار المحلي و الاجنبي المباشر وبالتالي زيادة التوظيف كما توجد علاقة معنوية موجبة بين الدعم الحكومي والناتج المحلي الاجمالي.
2) **بن داودية وهيبة، سياسات دعم الطاقة في الدول العربية(2017)**، حاولت الدراسة البحث في اصلاح سياسة الدعم على ضوء التجارب الدولية وقد خلصت الى أن استمرار الدول العربية في تقديم برامج دعم الطاقة بصورتها الحالية فهو يشوه توزيع الموارد الاقتصادية ويؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي والتوازنات مع توصية الدراسة بضرورة تبني اصلاحات في سياسة دعم الطاقة للدول العربية لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية وتعزيز فرص النمو الاقتصادي الشامل والمستديم.
3) **The Sustainability of Algeria's SubsIdies,Zine Barka**، حاولت الدراسة استكشاف العواقب السلبية لهذه الاعانات من خلال عمليات التهريب الى دول الجوار للسلع المدعمة وانعدام المساواة الاجتماعية وانهاك الخزينة وتواصل عجز الميزانية، وأوصت الدراسة بضرورة اعادة النظر في وتيرة ومعدلات الدعم وذلك عن طريق توعية المواطنين والمشاركة ويجب ان يتم الاصلاح بشكل تدريجي وتركيز الدعم على قطاعات منتجة أخرى.

4) **Ronald Albers and Marga Peeters, Food and Energy Prices, Government Subsidies and Siscal Balances in South Mediterranean Countries (2011).** حاولت الدراسة التركيز على الاعانات المتعلقة بالغذاء والطاقة في دول جنوب حوض المتوسط وتأثيرها على الميزانية والتضخم والنمو الاقتصادي كما تناقش كيفية ترشيد الانفاق العمومي، وقد خلصت الدراسة للقدرة العالية لاقتصاديات المنطقة على اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة لكن معدلات الاعانات عالية مقارنة بمناطق مشابهة في العالم لذلك اوصت اصلاح اعانات الغذاء والطاقة التي تؤثر سلبا على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال استهداف الشرائح المعنية بالدعم وضرورة بحث الدول عن مصادر أخرى للايرادات لدفع عجلة الاقتصاد.[1]

5) **أميرة أحمد، سياسات الدعم وأثرها على الاداء الاقتصادي**،تناولت الدراسة أسباب دعم الطاقة والآثار المترتبة عنها ومن ثم ركزت على حالة مصر مع استعراض تجارب دول رائدة في رفع الدعم والعوائق التي واجهتها وأوصت الدراسة بضرورة الرفع التدريجي للدعم مع تحقيق اهداف للتنمية وتخفيض البطالة من خلال اصلاح قطاع الطاقة وتحريره.[2]

6) **طارق اسماعيل،سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**،تناولت الدراسة واقع وحجم الدعم ونطاقه في الدول العربية بالاضافة الى اشكاله وآلياته وانعكاساته على الموازنات العامة وتطور اصلاح منظومة الدعم الحالية والمستقبلية وقد اعتمدت الدراسة على استبيان سياسات الدعم في الدول العربية الذي أعده صندوق النقد العربي لسنة 2017.[3]

المحور الأول: الدعم الحكومي

تاريخياً، بدأت سياسات الدعم الحكومي بالظهور من خلال تقديم الإعانات للقطاع الزراعي في بداية القرن التاسع عشر، وتم تطويرها على نطاق واسع في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية خلال الحربين العالميتين بهدف حماية الإنتاج المحلي من الأغذية، ولا تزال هذه السياسات تطبق في جميع أنحاء العالم إلى يومنا هذا. على سبيل المثال، حصل المزارعون في الولايات المتحدة، في عام 2014 على 16 مليار دولار، والمزارعون في الاتحاد الأوروبي على 45 مليار دولار على شكل إعانات زراعية مباشرة.[4]

أولا: تعريف الدعم الحكومي

أي مساعدة من الحكومة، نقدية أو عينية، للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي.[5]

ويقدم دى مور وكالامي تعريفا أكثر تحديدا للدعم بأنه :أي تدابير تُبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تُبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر.[6]

ثانيا: أنواع الدعم: هناك عدة تصنيفات[7]:

1- الدعم المباشر والضمني: توجد ثلاثة أنواع وهي:

1-1- الدعم المباشر : يتمثل في المبالغ التي يتم تخصيصها سنويا في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الانتاج أو الاستيراد.

1-2- الدعم غير المباشر :يتمثل في أسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها.

1-3- الدعم الضمني: ويتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع المنتجة محليا وأسعار بيعها في الأسواق العالمية أو في خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على منتجاتها بأسعار أقل من أسعار تكلفتها.

2- الدعم النقدي والعيني: ويقسم حسب طبيعته إلى نوعين:

2-1- الدعم النقدي: وهو تقديم الاموال السائلة للمواطنين أو تقديمه لتشجيع الاستثمار تحت ما يسمى الحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين.

2-2- الدعم العيني: وهو تقديم المنتجات الاستهلاكية للمواطنين بأقل من سعر التكلفة مثل : القمح والزيت والسكر والغاز الطبيعي والبنزين وغيرها ،أو تقديم مدخلات العمليات الانتاجية بأقل من سعر التكلفة مثل البترول والمازوت...ويكون ذلك من خلال تحمل الحكومة جزءا من أسعار استيراد أو انتاج تلك السلع.

3- **دعم الطاقة:** يتألف دعم الطاقة من الدعم الذي يحصل عليه كل من المنتجين والمستهلكين:

- ينشأ دعم المنتجين عندما يحصل الموردون على أسعار أعلى من سعر مرجعي معين أو يتكبد المنتجون خسائر في ظل السعر المرجعي.
- ينشأ دعم المستهلكين حين تكون الاسعار المدفوعة من المستهلكين أقل من سعر مرجعي معين.

حساب الاسعار المرجعية : بالنسبة لمنتجات الطاقة التي تندرج تحت سلع التجارة الدولية مثل الغاز الطبيعي ومنتجات البترول فإن السعر المرجعي المستخدم في حساب الدعم هو السعر الدولي المعدل لاحتساب تكاليف التوزيع والنقل.

وإذا كان منتج الطاقة سلعة غير تجارية مثل الكهرباء يصبح السعر المرجعي هو سعر استرداد منتجها المحلي لما تحمله من تكاليف بما في ذلك العائد الطبيعي على رأس المال.[8]

4- **أهداف الدعم:**

- دعم الدخول الحقيقية ومحاربة الفقر من خلال تخفيض أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك ;
- في الدول النفطية ينظر السكان لدعم توزيع الموارد على أنه سياسة لتقاسم ثروة البلد ;
- تقديم المساعدات المالية للقطاعات الحيوية التي تحتاج دعما(الزراعة،الصناعة) لتشجيع الاستثمار والعمالة في القطاع الخاص ;
- تجد الاعانات مبرراتها لاعتبارات سياسية فدعم الوقود يحظى بشعبية كبيرة لتستفيد شريحة كبيرة من المجتمع ويمكن ان يعتبر في البلدان المنتجة للنفط كتوزيع لريع الغاز والنفط ;[9]
- توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول ;
- الحد من تقلبات اسعار المواد الاساسية ودعم استقرار الاسعار ودعم الانتاج والمنتجين ;
- رفع القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية المحلية.[10]

المحور الثاني: الدعم الحكومي في الجزائر

أولا: سياسة الدعم الجزائرية

تعتمد السياسة الاجتماعية الجزائرية على الإعانات الصريحة والضمنية هي من عائدات النفط التي يقوم عليها الاقتصاد يتم توفيرها لتغطية منتجات الطاقة ، والسكن ، والغذاء ، والتعليم ، وأسعار الفائدة،تظهر الاعانات الصريحة في الميزانية ولديها تكلفة جبائية مباشرة، أما والإعانات الصريحة هي للإسكان والغذاء والتعليم وأسعار الفائدة والكهرباء والغاز الطبيعي والمياه،أما الاعانات الضمنية ليس لها بنود في الميزانية ولكنها تعتبر كتكلفة بديلة لايرادات ضائعة من الميزانية أو من لمؤسسات الدولة وتقود الى حلقات اخرى تؤدي الى تقديم السلع بأسعار من قيمتها السوقية.[11]

وفي الشق الاجتماعي ترغب الحكومة في وضع ميكانيزمات تسمح بتحديد دقيق للفئات المحرومة التي يسمح لها الاستفادة من دعم الدولة، بعبارة أخرى، ترغب الحكومة في التوجه صوب نظام موجه للدعم، عكس ما هو معمول به حاليا حيث يشمل نظام الدعم جميع الفئات.

وتعتمد اغلب الدول النامية، على غرار الجزائر، على أنظمة لدعم الأسعار لمساعدة الفئات الفقيرة ، وخاصة في الدول البترولية، وتحولت تلك التدابير إلى نقمة، وكانت في نظر الكثيرين سبب الأزمات التي تعيشها بعض الدول النفطية على غرار "فنزويلا" بسبب "السخاء" المفرط لتلك التدابير الموجهة لدعم الأسعار.

ثانيا: واقع الدعم في الجزائر

الجدول رقم 01 أشكال الدعم في الجزائر

نوع الدعم	شكل الدعم
مواد الطاقة	
المازوت	دعم غير نقدي(ضمني) من خلال خفض أسعار المازوت
البنزين	دعم غير نقدي(ضمني) من خلال خفض أسعار البنزين
الكهرباء	دعم موجه لمستهلكي الغاز الطبيعي والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية حيث تستفيد الأسر والذين يعملون في الزراعة في 10 من ولايات الجنوب من خصم 50% على استهلاك الطاقة بحد أقصى قدره 10.500 كيلواط/سنة. كما تستفيد الانشطة الاقتصادية الأخرى من خصم 10% على استهلاك الطاقة بحد أقصى 200.000 كيلواط/سنة. بالاضافة الى الدعم الضمني الموجه لاستهلاك الكهرباء من خلال التحويلات الموجهة من الدولة الى موزع الكهرباء بدعم مالي.
الغاز الطبيعي	معظمه دعم غير نقدي من خلال خفض الاسعار.

دعم السلع الغذائية الأساسية	
القمح ومشتقاته	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة لمادة القمح اللين والصلب والشعير من جهة لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز ومن جهة أخرى لفائدة المزارعين لضمان شراء الانتاج من المزارعين المحليين بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الاستيراد.
السكر	يتم دعم واردات السكر الأبيض والبني من خلال الغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعارهما السوقية.
الحليب	تتعلق الاعانة التي تقدمها الدولة بالحليب المعبأ في الاكياس حيث تمنح سنويا اعانة للديوان الوطني للحليب (ONIL) لاستيراد مسحوق الحليب وبيعه للمحولين بسعر مقنن ليتم تحويله الى اكياس من الحليب المقنن السعر.
زيت الطعام	يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال الغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد السعر السوقي.
دعم الخدمات الاجتماعية	
الإسكان	يتمثل الدعم في مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للاسكان.
مياه الشرب	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية لفرق السعر(الفرق بين سعر توزيع المياه وتكلفتها).
النقل	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة
التربية والتعليم العالي	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة يتمثل في: مساعدة مالية تمنح للطلاب المحتاجين على مستوى الطور الابتدائي–المتوسط–الثانوي(3000 دينار جزائري). الدعم الموجه للخدمات الجامعية(المطاعم،الايواء،النقل). منح لطلاب الجامعات(1333.33دج و 12000 دج شهريا) المطاعم المدرسية. منح التكوين في الخارج. مجانية الكتب المدرسية للتلاميذ المعوزين. تشجيع الدولة للهيئات الوطنية لمحو الأمية. يشمل دعم التعليم وبشكل رئيسي التحويلات المباشرة من ميزانية الدولة

	بشأن المنح الدراسية، الاطعام،نقل الطلاب والمنح الجامعية.
الصحة بخلاف الرعاية الصحية الأولى	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
الادوية البشرية	دعم من خلال خفض الضرائب.
أخرى –معاشات المتقاعدين –معاشات المجاهدين –دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض.	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
دعم الانتاج الزراعي والحيواني	
الصادرات الزراعية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
مدخلات الانتاج الزراعي	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
الاسمدة والمخصبات	دعم من خلال خفض الضرائب.
مياه الري	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.
أعلاف الحيوانات	دعم من خلال خفض الضرائب.
دعم الانتاج الصناعي	
مدخلات انتاج الصناعة	دعم من خلال خفض الضرائب.
دعم مؤسسات القطاع العام الإنتاجية والخدمية	
مؤسسات حكومية خدمية كالخطوط الجوية والبحرية وغيرها.	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة للخطوط الجوية، الشركة الوطنية لسكك الحديد.
مؤسسات حكومية انتاجية أخرى	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة.

المصدر: طارق اسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، رقم 44، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة،2018،ص40–50.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الحكومة تقدم الدعم لمختلف المواد الغذائية ومنتجات الطاقة وغيرها من المنتجات الفلاحية والمؤسسات الحكومية إما بطريقة مباشر عن طريق المساهمة العينية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الاعفاءات الضريبية أو التخفيض منها ومن خلال المساهمة في قطاعات كالسكن والفلاحة وغيرها من القطاعات الخدمية ولكن يبقى التساؤل مطروحا هل هذا الدعم هو داعم أم مثبط للاقتصاد الوطني وهل يستفيد منه مستحقيه.

تجدر الاشارة على سبيل المثال لا الحصر أن مادة الخبز تشكل 3% من نفقات الغذاء اليومية ويعتبر الطعام الاكثر استهلاكا في الجزائر ومع ذلك لا يستطيع بعض الجزائريين الحصول على هذه السلعة يوميا ممن يعيشون تحت خط الفقر وهذا ما يفرض أن يتم تدعيم 52% من السكان للحصول على الخبز بالمقابل فيوجد تبذير كبير لهذه المادة وهدر للأموال العامة ففي شهر رمضان وحدة فقط يمكن أن تصل تكلفة الخبز ومشتقاته 2.5 مليون دولار ويمكن تدعيم الخبز ولكن بمراعاة:

أ. عدم خفض أسعار الخبز ;

ب. استهداف الاشخاص الذين يجب دعمهم ;

ج. تقدير استهلاك الخبز الحقيقي في الجزائر ;

د. توعية السكان.[12]

الجدول رقم 02 واقع الدعم في الجزائر للفترة 2010-2018

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	1227	2065	1763.7	1574	1648.9	1711.7	1636.23	1370	1760
دعم الحليب،القمح ،السكر،الزيت (مليار دج)	96			197		225.5			
دعم الكهرباء والغاز ومياه الشرب(مليار دج)	90			66					
دعم الاسكان(مليار دج)	324	754.11	461.42	250					
اعانات الصحة(مليار دج)	189	367.82	395.85	263					
دعم التعليم(مليار دج)	100			87					
النسبة من الناتج المحلي الخام %	10.2	14.26	9.66	9	9.3	9.1	9.4	8.4	8.4

المصدر: مخطط عمل الحكومة لسنة 2014،مواقع[13]،وكالة الانباء الجزائرية،الجرائد[14]،مقال لقويدري كمال[15]

يمكن تعميم التبذير في مادة الخبز ماديا وماليا على العديد من المواد كالكهرباء والوقود والمواد الغذائية المدعمة لذلك فإن الدعم بالشكل الحالي هو تبذير فقط ولا يصل الى الفئات الفقيرة المستهدفة وتستفيد حتى الشركات الاجنبية العاملة بالجزائر وعمالها من هذا الدعم المطبق على مختلف المواد الغذائية والوقود ويمكن القول ان الطريق الى اصلاح الدعم أو توجيهه الى مستحقيه عملية صعبة في ظل

الارقام الضخمة التي يستوعبها الاقتصاد غير الرسمي والكثير من العمال غير المصرح بهم والثروات العديدة التي تعتبر خارج حسابات الحكومة.

ان النفقات العامة الموجهة لدعم استهلاك الوقود والمواد الغذائية الأساسية لا تستهدف الفقراء ولا يتحصل عليها من هم أكثر حاجة لها، النظام العالمي الحالي ينظر للإعانات الغذاء والوقود على أنها مكلفة وغير فعالة ومعظم الفوائد يتحصل عليها من هم ليسو بحاجة اليها ،ان برنامج الاصلاح يحمل مخاطر سياسية عالية في المدى القصير، فالشفافية ومكافحة الفساد واستقلالية القضاء وحرية الصحافة والتنويع الاقتصادي والمنافسة في السوق واعادة توزيع الإعانات أن تقلل من فرص الريع وطالبي الريع هم حلفاء مقربون الى النظام يشكلون أساسه الاجتماعي والسياسي.[16]

1- الاصلاحات :

لقد استفادت سياسات الدعم الحكومي من خلال الفترة 2000-2014 من تدفق عائدات النفط والغاز ومع منتصف سنة 2014 اتخذت الحكومة في أعقاب الازمة النفطية مجموعة من التدابير والسياسات الاصلاحية سنة 2016-2017 تمثلت في:

تعديل أسعار الوقود اعتبارا من مطلع يناير 2016 على النحو التالي:

الجدول رقم 03 تطور اسعار الوقود الوحدة: دينار جزائري

المادة	2015	2016	2017	2018
المازوت	13.7	18.76	20.23	23.06
البنزين العادي	21.2	28.45	32.47	38.95
البنزين الممتاز	23	31.42	35.49	41.97
بنزين بدون رصاص	22.6	31.02	38.08	41.62

Source: http://www.thefuelprice.com/Fdz consulté le 29/08/2018 a 10:00.

- تعديل الضريبة على المواد البترولية(TPP) التي ارتفعت من 0.01 دينار الى 5دينار الى 9 دينار سنة 2017 بالنسبة للبنزين الممتاز أما البنزين العادي فارتفع الى 4 دينار ثم الى 8 دينار سنة 2017 بينما ارتفعت الى 2 دينار بالنسبة للمازوت.
- تعديل الضريبة على القيمة المضافة للمازوت واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلواط/فصل واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية/فصل من 7% الى 17% ;
- أدت هذه الاجراءات الى: زيادة أسعار الوقود بين 34-38% وزيادة سعر الكهرباء بين 15-31% للقطاع الاستهلاكي وقطاع الاعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 250 كيلواط/فصل بالاضافة الى زيادة اسعار الغاز الطبيعي بين 15-42% للقطاع الاستهلاكي وقطاع الاعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 2500 وحدة حرارية/فصل.[17]

ومن خلال آلية متابعة التدابير والاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي أصدرت الحكومة مرسوما تنفيذيا لاستعادة توازنات خزينة الدولة ومن خلال محورها الثالث والذي يعنى بالتحكم في النفقات العمومية وترشيدها من خلال[18]:

أ. تعزيز الاحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات تجهيز للدولة مع استصدار تعليمة لهذا الغرض سنة 2018 ;

ب. انجاز احصاء وطني لمداخيل الأسر،سنة 2018 تمهيدا لترشيد سياسة الإعانات العمومية ;

ج. الشروع تدريجيا ابتداءا من سنة 2019 في مقاربة جديدة في مجال الاعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر ;

د. الترشيد المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد ;

هـ. تكييف البرامج المستقبلية للتجهيزات العمومية مع التطور الذي تحقق في كل قطاع،مع ترشيد اقتصادي أكبر ومع القدرات المالية للدولة ;

و. الانطلاق مع بداية 2018 في اصلاح المساهمة العمومية لسياسة الإسكان ،ولاسيما من خلال سياسة التخفيف من وتيرة التمركز الحضري للسكان من جهة ومشاركة أكبر في الترقية العقارية الخاصة من جهة أخرى ;

ز. الشروع في تنفيذ المدونة الجديدة للمخطط المحاسبي للدولة ;

ح. يجب أن يصدق الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية على أي انفاق عمومي للاستثمار يتجاوز مبلغ 10 ملايير دينار.

وفي المحور الرابع بعنوان الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية البند الرابع المتعلق بترشيد الانفاق العمومي في ميدان الحماية الاجتماعية والسياسة الصحية لاسيما من خلال[19]:

أ. اصدار قانون جديد حول الصحة في سنة 2018 من شأنه عصرنة السياسة الصحية للبلاد ;

ب. تنفيذ النظام التعاقدي بين المستشفيات وهيئات الضمان الاجتماعي من أجل الترشيد المتزايد لنفقات الصحة ;

ج. تقييم وتأهيل صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد بالكيفية التي تضمن بقائها واستمرارها ;

د. تطوير منتجات التأمين على المرض من أجل توسيع مجال التغطية المالية فيما يخص الأسر ;

هـ. اصلاح صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي بعد التدقيق في حساباتها من أجل استعادة توازناتها المالية وضمان ديمومتها.

إن المشكلة والمعضلة الكبرى في الجزائر ليست في وجود القوانين ولكن في تطبيقها والآليات المساعدة في ذلك ولا يمكن معالجة ظاهرة ما على حدة بل الاقتصاد والسياسة والمجتمع كل مرتبط ببعضه ان هاته القوانين الصادرة لفائدة الدعم الانتقائي مناسبة ولكن يصعب تطبيقها في ظل وجود عديد العمال والمستثمرين خارج حسابات الاقتصاد الرسمي وينشطون في السوق السوداء وتصعب عملية احصاء ثرواتهم نظرا لضعف الاجهزة الرقابية وانتشار الفساد والرشوة ونظرا لحجم العمالة التي يشغلها الاقتصاد غير الرسمي وفي ظل غياب البدائل تبدو المهمة صعبة ان لم نقل مستحيلة.

المحور الثاني: تجارب بعض الدول في اصلاح الدعم

أولا: مصر

وقد اتخذت مصر تدابير واجراءات اصلاحية من بينها:

أ. زيادة أسعار وقود البنزين بنسبة 40% والمازوت 31% والكيروسين والمنتجات الاخرى بنسبة 30% والغاز الطبيعي بنسبة 87.5% ورفع تعريفة الكهرباء بنسبة 40% في المتوسط ;

ب. ترشيد دعم السلع الغذائية تضمنت تصفية جداول المستفيدين منه ووضع حدود وأسس لإستخراج البطاقات المنفصلة للإستفادة من دعم الخبز بما يضمن العدالة في التوزيع.

ثانيا: السعودية

زيادة سعر البنزين عالي الجودة بنسبة 50% ليصل سعره الى 0.24 دولار والبنزين العادي من 0.12 الى 0.2 دولار والمازوت بالنسبة للقطاع الصناعي من 0.07 دولار الى 0.09 دولار وغاز الميثان والايثانول من 0.75 الى 1.25 دولار للتر و 1.75 دولار على التوالي إضافة الى رفع تسعيرة الكهرباء بنسبة 35% في المتوسط والاعلان عن خفض الدعم الموجه للكهرباء والماء.

ثالثا: العراق

شملت زيادة تسعيرة الكهرباء لجميع القطاعات بصورة مستمرة اضافة الى بعض التدابير المتعلقة بتقليل حرق الغاز في الآبار النفطية للاستفادة منه في توليد الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز والوقود المستورد.

رابعا: الكويت

تمثلت الاجراءات في رفع أسعار البنزين بـ 70% والبنزين قليل الأوكتين بنسبة 40% والبنزين عالي الجودة بنسبة 61% اضافة الى رفع تسهيرة الكهرباء والماء كما اسند امر مراجعة أسعار الوقود للجنة حكومية تعقد ربع سنويا تأخذ بالاعتبار تطورات الاسعار العالمية.[20]

خامسا: دول أخرى

الجدول رقم 04 (انظر الملاحق) يلخص اصلاح دعم الطاقة في عدد من الدول من أنحاء متفرقة في العالم وفي أي فترة جرى الاصلاح وما هي نتائجه وآثاره بالاضافة الى مساهمة واشتراط صندوق النقد الدولي للاصلاح من عدمه.

من خلال النتائج المتحصل عليها من محاولات اصلاح دعم الطاقة في عديد الدول يبرز دور صندوق النقد الدولي من خلال دعمه واشتراطه للاصلاحات وقد نجحت بعض الدول في الاستغناء عن الدعم وتتسم عموما هاته الدول بأنها أكثر ديمقراطية من باقي الدول وكان النجاح جزئيا أو الفشل في باقي الدول التي تسودها غالبا أنظمة غير ديمقراطية تسعى للحفاظ على بقائها من خلال شراء ما يعرف بالسلم الاجتماعي والمحافظة على بقائها عن طريق هاته الاعانات.

من خلال تعرضنا لبعض التجارب العربية والدولية في اصلاح الدعم نجد أن أغلب الدول تسعى للتخلي عن سياسة الدعم تدريجيا وأن أغلب الخطوات هي لخفض دعم الطاقة الذي يعتبر مكلفا ومن أكثر الدول اعتمادا على الدعم هي مصر التي توجهت الى الدعم الانتقائي وقامت بخطوات متقدمة في ذلك الاتجاه ولا تظهر نتائج هذا الاصلاح في المدى القصير بل في الاجل المتوسط والطويل أين تتحرر الاسعار وتسود المنافسة ويتم ترشيد الاستهلاك وستعرف المنتجات التي كانت مدعمة استقرارا مع الزمن ، بينما تعاني دول أخرى وهي على حافة الافلاس كما هو الحال في فنزويلا التي تعتبر من أكثر الدول انتهاجا لسياسة الدعم التي تشمل الكثير من المواد والقطاعات وقد تأثرت في أعقاب الأزمة النفطية صيف 2014 وأصبحت المحلات شبه خالية من المواد وارتفعت نسبة التضخم وأصبحت المعيشة لا تطاق مما أجبر السكان على الهجرة نحو دول الجوار.

خاتمة:

ان الملاحظ للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر بشكل عام يرى الفوضى و الضياع وغياب الرؤيا الاستراتيجية وبروز الارتجالية في اتخاذ القرار بعيدا عن الموضوعية والمنطق وبقي النظام بين المطرقة والسندان بين اتخاذ اجراءات و اصلاحات جريئة لدفع الاقتصاد الوطني وبين شراء السلم الاجتماعي والمحافظة على بقاء النظام في خضم الظروف الدولية المحيطة والتي تشكل تهديدا مباشرا على أمن واستقرار الجزائر وفي ظل هذه الظروف تزداد الامور سوء في أعقاب الازمة النفطية الاخيرة و الازمة التي عاشتها البلاد وتآكل الاحتياطات من العملة الصعبة وتخفيض قيمة العملة وارتفاع أسعار عدد من السلع والخدمات في محاولة لتخفيف آثار الصدمة على الاقتصاد الوطني ولعل من أبرز هذه الجوانب والسياسات هي سياسة الدعم الحكومي التي تكلف الدولة الكثير وتشجع الاسراف والتبذير والتهريب وتبدو سلبياتها أكثر من ايجابياتها.

II النتائج والتوصيات والاقتراحات.

نتائج الدراسة:

- سياسة الدعم الحكومي لها سلبيات أكثر من الايجابيات ;
- تحاول الدولة باحتشام اصلاح سياسة الدعم الحكومي ;
- لا يمكن اصلاح الاقتصاد بمعزل عن السياسة أو المجتمع.

اقتراحات الدراسة:

- ترسيخ مبادئ الحكم الراشد ;
- احتواء الاقتصاد غير الرسمي ;
- التخلي عن سياسة الدعم بصورة تدريجية وبالتزامن مع اصلاحات اقتصادية أخرى ;
- تحويل مبالغ الدعم الحكومي الى أجور ومرتبات الموظفين بالتناسب معها ;
- ايجاد بدائل عن الدعم في المدى القصير لتخفيف آثار التخلي عن سياسة الدعم.

III المراجع

[1] Ronald Albers and Marga Peetres, Food and Energy Prices,Government Subsidies and fiscal balances in South Mediterranean Countries,Economic Papers,N°437,Brussels,Belgium,2011.

[2] أميرة أحمد، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، القاهرة، مصر.

[3] طارق اسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، رقم 44، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة،2018.

[4] https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2015/10/13 consulte le 27/08/2018 a 19:00.

[5] Zine Barka,Zine El abidine Djelil, THE SUSTAINABILITY OF ALGERIA'S SUBSIDIES?, University of Tlemcen,Algeria,P02.

[6] بن داودية وهيبة، سياسات دعم الطاقة في الدول العربية،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16،جامعة شلف، الجزائر،2017،ص80-81.

[7] زينب توفيق السيد عليوة ،تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر،بحوث اقتصادية عربية، العدد 74-75،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان،صيف 2016،ص10.

[8] اصلاح دعم الطاقة.الدروس المستفادة والانعكاسات،صندوق النقد الدولي على الموقع www.imf.org/subsidies

[9] Zine Barka,Op.Cit.P04.

[10] طارق اسماعيل، مرجع سبق ذكره،ص01.

[11] Zine Barka,Op.Cit.P05.

[12] Bouchafaa Bahia,Subsidizing Bread in Algeria ? Yes But..,Revue d'Economie et de Statistique Appliquée,Volume 15 Numéro 1,Juin 2018,P88.

[13] https://www.algeriabusiness.info/menu/idees/debats/transferts-sociaux consulté le 29/08/2018 a 23:00.

[14] https://www.liberte-algerie.com/dossier-economique/les-transferts-sociaux-en-chiffres-229460 consulté le 29/08/2018 a 12:30.

[15] قويدري كمال، دراسة قياسية لأثر التحولات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،العدد 14،جامعة البليدة،الجزائر،2015،ص138-139.

[16] Lahcen Achy, The Price of Stability in Algeria, Carengie Middel East Center, Beirut, Libnon, 2013, P23.

[17] طارق اسماعيل، مرجع سبق ذكره(بتصرف)،ص50.

[18] Décrit exécutif n°18-86 du 17 Joumada Ethania 1439 correspondant au 5 mars 2018 portant mécanisme de suivi des mesures et reformes structurelles dans le cadre de la mise en œuvre du financement non conventionnel, Journal Officiel N°15 l'Année 2018.P12.

[19] Décrit exécutif n°18-86, Op.Cit.P13.

[20] طارق اسماعيل، مرجع سبق ذكره،ص23.